تطور التفتيش الاداري في العراق [1932 – 1936]

أ.د كريم طلال مسير الركابي أنس عبد اللطيف طه
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية

المقدمة :

فرضت سلطات الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الاولى (1914–1918) سيطرتها الادارية والعسكرية علىمؤسساته الادارية التي تركها العثمانيين بعد إنسحابهم منه وكوسيلة لتنظيم مصالحها الاقتصادية والعسكرية بالعراق ، ومنعت أبناء البلد في المشاركة في المشاركة في إدارة البلاد حتى قيام ثورة سنة1920 ، والتي أجبرت تغير سياستها في العراق ،فعملت على تشكل اول حكومة عراقية مؤقته برئاسة الرحمن النقيب حتى لا تفقد زمام السيطرة ،فقد حرصت سلطات بوضع مستشار مع كل وزير عراقي ومتصرف ومدير دائرة ،وأن هؤلاء لايمكن ان قراراً دون الرجوع الى المستشار البريطاني ، وان هذا والوضع خلق المتصرف والمستشار نتيجة تدخل الاخير في عمل المتصرف ،وأدى ذلك الى الشارع العراقي نتيجة هذة التصرفات ،مما حدى بالحكومة العراقية الى التفتيش الاداري لسنة 1923 لامتصاص نقمة الشعب والوطنيين ،وجعل مفتشين اداريين وجعل مقرهم في بغداد وتأسيس هيئة التفتيش ،وهو موضوع البحث ، وقد إرتئيت تقسيم البحث الى مبحث أول ،ومبحث ثاني في الاول عن تأسيس التفتيش الاداري خلال فترة الانتداب ،وسيطرة مفاصل هذة الوظيفة بموجب اتفاقية الموظفين البريطانيين الملحقة ،وتحدثت عن محاولة الحكومات العراقية لتقليص نفوذ البريطاني في خلال تقليص عدد المفتشين البريطانيين ،وابدالهم بعراقيين من ذوي من خلال محاولة السيطرة على هذة الوظيفة بأصدار الانظمة ،والتعليمات سطوت القرار البريطاني فيها الى عام 1932 ودخول العراق عصبة

مستقلة، وذكرت بعضاً من تقارير التفتيش الاداري في تلك المدة ،أما تحدثت فيه عن مرحلة جديدة للتفتيش الاداري في العهد الوطني بما يتلائم والمرحلة الجديدة ،تمثل بتشريع قانون جديد للتفتيش مجلس النواب ومجلس الاعيان التي جعلت التفتيش الاداري دائرة تحت خالصة وتعيين اول رئيس عراقي للتفتيش الاداري (عبدالعزيزالقصاب) بريطاني فيها مستقبلاً ، وذكرت ايضاً تطور التفتيش الاداري ،ومحاولة الهاشمي الثانية(17أذار1935–29تشرين الاول1936) رفع اداء سلطات المفتش الاداري ،وذلك لتقوية مركزية الحكومة ،مراقبة اداء ا لدو لة بصورة جيد ة .

وأعتمد البحث على عدد من المصادر ،كان في مقدمتها الوثائق العراقية الغير منشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية ،ومحاضر مجلس الدنو اب ا لعر اقي ، ومحاضر مجلس الاعيان ا لعر اقي .

كما اعتمد على الكتب العربية والمعربة، والتي في مقدمتها كتاب المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية ،وكتاب التطور الاداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني للدكتور أحمد خليف العفيف، وكتاب سيرة وذكريات لناجي شوكت، وكتاب ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر لسامي عبد الحافظ ، وأعلام السياسة في العراق المعاصر لميربصري ،ومذكرات عبد العزيز القصاب خالد عبد العزيز القصاب ،اعتمد ايضاً على مجموعة من الرسائل والاطاريح الجامعية نذكر منها المهمات الادارية والامنية لوزارة الداخلية (1920–1932) رسالة ماجستير لنبيل عامر فليح ،ورسالة ماجستير لعدنان مهدي الخلف لديوني ،وكذلك أعتمد على الصحف ومنها الدوريات ومنها الجريدة الزوراء عالم العراقية ،الظرائف العراقية ،لواء الشرق في المملكة العراقية (1921–1939) وأستعنت بجد اول كبار موظفي ا لدو لة . المبحث الاول

اولاً : التفتيش الإداري في العراق (1923–1932)

ظهرت في هذه المدة ابرز تشكيلات وزارة الداخلية والتي اصبح عمل هذه الوزارة في المدد اللاحقة،لكن تأسيس هذه الدائرة يجب ان

تأسيسها لأننا نعلم انه منذ تأسيس الحكومة العراقية المؤقته ،وحتى تأسيس سنة 1921 اوجد المحتل البريطاني نوعاً من نظام الادارة كصيغة حكم واجهة الوزارة عراقي مع مستشار بريطاني له سلطة فعلية وتاثير واضح وزير ، وكذلك الحال مع متصرفي الالوية العراقية ،اذ نرى ان لكل متصرف بريطانياً ومعاون مستشار، وكانت لهم سلطات واسعة في تلك الالوية من ناحية بالعشائر ، او التحكم بمفاصل الادارة في اللواء ،لأن هذه السيطرة كانت تجعل دور المتصرف العراقي دوراً ضعيفاً في اللواء، وبالتالي نشأ المشكلات بين المتصرف والمستشار، وصلت حد المشادات الكلامية او قيام بتقديم استقالته لاعتراضه على تدخل المستشار البريطاني، ومثال على من مشادة كلاميه بين ناجي شوكت الذي كان متصرف لواء الكوت والمستشار مستر هيجكوك (Mr.Hichcook)اذ رأى ناجي شوكت ان المستشار يتصرف وكأنه مايزال الحاكم المدني للكوت ، وصاحب السيطرة على مبنى السراي الحكومي مما شوكت ان يوجه له كلاماً شديد اللهجة بقوله ((انت الان لست بالحاكم ، بل بصفة كوني متصرف الدلو اء اما انت فتشغل منصب المشاور فق ط)) [1].

كذلك ما حدث من مشكلات بين ياسين الهاشمي الذي كان متصرف لواء المنتفك والمستشار البريطاني الميجر ييتس (major. Yatts) الذي كان له دور اضعاف المتصرفين العراقيين وتجريدهم من صلاحياتهم امام الجميع, وأنه لم يكتف بذلك بل حرك العشائر وجعلها تتمردعلى المتصرف ياسين الاز يلهاشجي والقهلزعشيرالحسينات [2]. وقد وصل تصرف المستشارين وتدخلهم بأنهم كانوا يتدخلون وبشكل سافر في امور الانتخابات النيابية وهذه التصرفات الغير القانونية مما أدى مقاطعة الاهالي لتلك الانتخابات [3]. وفي ضوء هذه الاحداث الخطرة اتخذت حكومة عبد المحسن السعدون الاولى (18تشرين الثاني 1922– 22 تشرين الثاني 1923) [4]. وبعد اجتماع مجلس الوزراء في 3 كانون الثاني وبحضور كل من مستشار وزارة الداخلية كنهان كورنواليس (Kinahan. cornwallis) [*]. وبقية الوزراء على اصدار نظام التفتيش الإداري لسنة 1923 بعد الاتفاق بين عبد المحسن ا لسعدوان نوصستشارزظاوزارةدلى لذد اخد ية [5].

1- الغاء وظائف المشاورين ومعاونيهم في الاولية .

2-تأسيس مفتشية ادرية عامة قوامها رئيس مفتشين ومفتشون إداريون بحسب الحاجة ويقوم مستشار وزارة الداخلية بوظائف رئيس المفتشين بالاضافة الى وظيفته الاصلية.

3-تعيين المفتشين وترقيتهم يكون باقتراح وزارة الداخلية وقرار مجلس الوزراء مقترن بالإرادة الملكية .

4-سيكون مقر المفتشين الإداريين بغداد ويرسلون للتفتيش حسبما تقتضيه الاحوال وتراه وزارة الداخلية [6].

وقد كان اقرار هذا النظام محاولة من عبد المحسن السعدون لامتصاص نقمة الاهالي التي طالبت طرد المستشارين من الوظيفة لسوء تصرفاتهم[7].

كذلك نصت على تفتيش دوائر المالية والواردات والجباية وتقديم تقاريرهم لوزارة المالية وكذلك ان يستشير المتصرف المفتش الإداري عند حضورهم في مناطقهم ،وكذلك تفتيش امور العشائر واعمال المجالس الإدارية والسجون وادارتها وسجلات النفوس وامور البلديات ،ومعاملات الاستملاك ولهم الحق تفتيش جميع دوائر الدولة ماعدا القضائية والاوقاف لأن لها مفتشيات خاصة ولكن يمكن تفتيش دوائر القضاء والاوقاف بطلب من وزارتها[8]. التعليمات الخاصة التي اصدرتها وزارة الداخلية بخصوص المفتشين البريطانيين، والتي صدرت بعد صدور نظام التفتيش الإداري ذكر فيها ان وظيفة التفتيش وظيفة مزدوجة فمن جهة هم مشاورون للموظفين الاجرائيين،ومن جهة أخرى هم مفتشون منوط بهم تقديم تقاريرهم الى وزارة الداخلية وسيكونون مسؤولين عن اتخاذ كل الوسائل اللازمة لتلافي تقصيرهم[9]. وجهة أخرى في التعليمات أنها أعطت المفتش الإداري سلطات فرض اوامر على المتصرف وعليه التنفيذ اذ ذكر في تعليمات الداخلية المادة الثامنة منها((اذا اختلف المتصرف وكبير المفتشين فيما يتعلق بالوسائل اللازمة في احدى المسائل المذكورة في المادة السابعة فلكبير المفتشين ان يطلب من المتصرف تأخير اصدار امره حتى تستشار وزارة الداخلية))[10].

اما حكم المادة السابعة التي ورد ذكرها في التعليمات حددته واجبات المفتش الإداري منها:-

1- طلب المعونة من القوة البرية والبحرية والجيش العراقي .

2- عزل وتنصيب ومعاقبة الشيوخ .

3- المنازعات بين العشائر سواء كانت المنازعات اراضي او حدود .

4- المميزانيات .

5- الوسائل الخاصة التي يجب اتخاذها او ايقافها الاحزاب السياسية والاجتماعية ونشر دعوه .

6- كل الوسائل الخاصة بالعلاقات مع الخارج فيما يتعلق بحدود القعردا وقد اعطت[11] التعليمات تفتيش جميع دوائر اللواء واقضيته ونواحيه والاطلاع على تقارير مراقبة المتصرفين للواردات في اللواء, وكذلك اعطت للمتصرف حق الاطلاع على تقارير المفتشين وابداء ملاحظاته قبل ان ترسل الى المراجع العليا[12]، وقد اعطت التعليمات ايضا ان يحتفظ كل منهم بدفتر مذكرات يومية يقيدون فيه حركاتهم وارساله مباشرة الى المستشار في الداخلية وكيفية ايصال المفتشين آرائهم الى مستشار الداخلية[13]، وعلية فأن الالوية العراقية كانت تخضع وبشكل غير مباشر للمراقبة البريطانية ولمعرفة تفاصيل كل لواء بوساطة المفتشين البريطانيين الذين يستصهل متوقفا يومهن ال24 مفتشا موجبو بتفاقية تصلوظ فيرن ارلبرالإعطلد يين المنعقدة في25 آذار 1924 [14].

ثانياً : محاولات تقليص النفوذ البريطاني في التفتيش الاداري .

بدأت الوزارات العراقية التي اعقبت وزارة السعدون الاولى بالحد من النفوذ البريطاني في وزارات ودوائر الدولة بشكل عام والتفتيش الاداري على وجه الخصوص اذ كان المبرر لهذا الاجراء :((كوسيلة فعالة للتخفيف عن كاهل الخزينة في مجال الرواتب الضخمة التي يتقاضونها ، وتقليل في الوقت نفسه، من التأثير البريطاني في دوائر المدولة المختلفة))[15].

هذا ماتراه واضحاً في عمل وزارة ياسين الهاشمي الاولى (2أب 1924- 21حزيران 1925) , وأمر بشكيل لجنة برئاسته ، وعضوية وزيري الداخلية و الاشغال و ا لمواصلات ومستشاري الد اخل ية وا لمال ية للنظر في :

1. تقرير العدد اللازم من الموظفين البريطانيين الذين يجب استخد امهم بموجب عقود أو بغيرها في جميع دو ا ئر ا لدو لة .
2. ب يان مد ة ع قود استخد امهم .
3. أنت قاء ا لموظ ف ين من ذوي الخبر ة و الاختصاص [16].

وبعد مناقشات مع دار الاعتماد والدوائر ذات العلاقة والاستماع الى الاقتراحات والاراء قرر مجلس الوزراء في 28 أب 1924 فيما يخص التفتيش الاداري بجعل عقود موظفيها قصيرة الاجل لاتزيد عن خمس سنو ات وتقل يص عدد ا لمفتشون الاد ار يون ا لى (15) مفتشاً [17].

واجه قرار مجلس الوزراء هذامعارضه شديدة من قبل دار الاعتماد ومستشار وزارة الداخلية ،فأرسل مستشار الداخلية مذكرة أبدى فيها اعتراضه على قرار تقليص مدد العقود مع الموظفين البريطانيين،مع ابداء الموافقة على تخفيض عدد المفتشين الاداريين البريطانيين الى ابقاء 18 مفتشا اداريا وقد أتضح ذلك بقوله في المذكرة التي رفعها الى وزير الداخلية في شباط 1924 ((بان مهمتهم ليست مهمة اعمال الداخلية فقط ولكن لهم وظائف مالية معينة وكذلك وظائف مختصة بالواردات نص عليها القانون وان هذه الوزارة طالما تطلب اليها وزارة المالية تقديم مفتشين اداريين للقيام بوظائف خاصة،)) ،وثانيا ((ان هناك اناسا يعتقدون ان مفتشاً اداريا واحداً يكفي لتفتيش عدة الوية، وقد خالف هذه الفكرة لأن الموظفين العراقيين يحتاجون الى التبديل والمراقبة المستمرة من وزارة الداخلية بحكم وظيفتهم بهلوفاتش المعتمد السامي وقائمة بالقصور الجوهري يشغله)) [18]. إنه يجب ان يزود بتقرير تام من المفتش الإداري قبل موافقتهما على أي من الطلبات بخصوص المساعدة العسكرية ،او ضرورة ابقاء المفتشين الإداريين دائما في كل المناطق التي يحتمل فيها حدوث قلاقل وذلك للانتفاع من تلك المساعدة [19]

اما السبب الرابع فيذهب ثلث موظفي التفتيش في اجازة كل سنة مدة ستة اشهر وارى ان 12 مفتشا لا يكفون للقيام بالعمل خلال موسم الصيف نظرا لامكان حدوث الامراض ونظراً الى عدم هدوء العشائر خلال الموسم ا لمذكور وبحسب شروطكم وأن يترك (10) مفتشين وهذا عدد قليل جدا .

خامسا ان تشكيل ادارة في السليمانية في وقت حسم سياسة اراضي هذه البلاد الامر الذي يؤول بلا شك الى طلب مفتشين اداريين, والحكومة تدفع في كل وقت من تشغيل 18 مفتشا اداريا[20].

واقترح توزيع المفتشين على النحو الأتي :-

الوزارة :

(3) الحلة (1) اربيل (1) الديوانية (1)
(1) الموصل (2) السليمانية (1) ديالى (1) البصرة (1)
(3) كركوك (3) بغداد

يكون العدد (18) مفتشاً اداريا[21].

نتجتاً للضغوط التي مورسة من قبل دار الاعتماد تراجعت الحكومة عن قرارها السابق واصدرت في مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 30 أب 1924 ،ونصت على ((ان للحكومة العراقية الخيار التام في أستخدام موظفين بريطانيين بعقود غير محدودة متى شاءت ، ويرى مجلس الوزراء جواز استخدام عشرة من الموظفين البريطانين بعقود طويلة الاجل في الدوائر المختلفة على أن يكون اختيار المراكز التي يعين فيها هؤلاء بأتفاق رأي الطرفين))[22] .اما ياسين الهاشمي عن هذا القرار ايضا واصر على تنفيذ بنود الاتفاقيه الموظفين البريطانيين الموقعه وبعد دخول الطرفان في مباحثات طويله اضطرت حكومة ياسين الهاشمي الى اتخاذ قرار يلائم المطالب البريطانيه، في 22اذار 1925 نص على ((العقود الطويله فيعتبرها المجلس لاتتجاوز العشر سنوات ،على ان يكون الوزير هو الذي يعين ويعزل الموظفين))[23] .

بشكل كامل وأن استطاع تخفيض عدد المفتشين الاداريين ،كذلك شرعت العسكري الثانيه (21تشرين الثاني 1926–14كانون الثاني 1928) قانون

الاجانب والذي نصت المادة الاولى منه على ((لا يستخدم ألاجنبي في أي وظائف الحكومه الا اذا لم يوجدعراقي يقبل بها ويقدر على القيام ا لوزر اء ضرورة استخد ام الاجنبي ف يها))[24].

لقد تضمن منهاج وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة (19 ايلول 1929–2 شرين الثاني 1929) فقرة نصت على, تخفيض عدد المفتشين الإالكلن ياسين تقالة شارسطة عدون[25] وانتحاره في 13 تشرين الثاني 1929 حالت دون تطبيق منهاجه الوزاري بعد خلافات مع الانكليز وفقدانه دعم الملك فيصل الاول لوزارته ،واتت بعدها وزارة ناجي السويدي[*]، (18 ت2 1929– 11 اذار 1930)[26]. التي سارت على نهج وزارة السعدون الاخيرة, والتزمت الوزارة بتطبيق المنهاج الوزاري المتفق عليه مع المغفور له عبد المحسن السعدون[27]. وعملت الوزارة على تقليص النفوذ البريطاني وذلك بالاستغناء عن بعض الموظفين الانكليز والامتناع عن تمديد خدماتهم عند وجود عراقيين اكفاء يحلون محلهم ووضعت الوزارة بعض الأنظمةالتي تحد من نفوذ المستشارين البريطانيين والمفتشين الإدار هيذين الناظلانكام هز وحيظ ام وزارتوان آخلوئهة وقاستث(20)يلةصحرنقة 29 ل1 لنزذ يلنوفس فاأهذيبخط[28]ا لت فت يش الإد اري بالاتي :

1– المستشار : وهي وظيفة استشارية وليست بإجرائية، وهو يبدي رأيه في المسائل التي تحال اليه من قبل الوزير ،وهو رئيس هيئة التفتيش الإداري ويقوم بالوظيفة هذه بحسب احكام نظام التفتيش الإداري و يصدر الاو امر ا لى ا لمفتشين بالإنابة عن ا لوز ير[29].

2– هيئة التفتيش الإداري : مرتبطة برئاسة التفتيش الإداري وتقوم بواجبها بحسب نظام التفتيش الإداري ،وليس للمفتش الإداري ان يتدخل في امور الاجراء او يصدر الاوامر الى الموظفين بدله ،وأن يقترح ما يرى من اجرائه من الامور على الوزارة بواسطة رئيس هيئة التفتيش[30]. هذا ما ارادته الحكومة العراقية الحد من سلطات قلمو تيشلير االلمختيشتفن نالإجي اوشيوكتا قبري وطارة نيباجكيا النكريميابقا بتقليص الإداريين لكنه اصطدم بمستشاره البريطاني السير كورنواليس وهذا

المذكرات التي تم تبادلها بين الاثنين ، حيث يعرض وزير الداخلية من ارسلها الى المستشار في 12 كانون الاول 1929بالعدد س/4012[31].

اذ اورد فيها الوزير بعض النقاط والاقتراحات على المستشار فقد اقترح الوزير تقسيم العراق الى المناطق تفتيشية يوزع المفتشون الإداريون الذين ستحتفظ هذه الوزارة بخدماتهم كما يأتي :

ديوان الوزارة	المستشار ورئيس هيئة التفتيش
	معاون مستشار
	معاون عام
منطقة بغداد	(مركزها بغداد) تشمل ألوية بغداد، ديالى ، الكوت ، الديلم لها مستشاران اداريان .
منطقة الفرات	(مركزها الديوانية) تشمل ألوية كربلاء ، الحلة ، الديوانية ، المنتفك لها مستشاران اداريان.
منطقة البصرة	(مركزها البصرة) تشمل البصرة والعمارة. لها مفتش واحد
منطقة كركوك واربيل	مركزها كركوك ، لها مفتش واحد .
لواء الموصل	مفتش واحد
لواء السليمانية	مفتش واحد.

ويبقى مفتش واحد تحت امرة الوزارة يستعمل في امور الصحراء والبلديات. وان يرفع المستشار توصيته بالمفتشين الذين سوف تنهى خدماتهم قبل 1930/1/1،ومع اعطائهم تخصيصات اضافية[32]، ويبدو ان الاقتراحات التي اعطاها وزير الداخلية لم تعجب كروناواليس إذ قام بالرد على مذكرة الوزير بمذكرة 16 كانون الثاني 1930، (س ي) رقم س –1– 381 فيوقد كان رأي المستشار بقلق على البلديات والصحراء الغربية حين أيد المستشار ان يكون هناك مفتش للبلديات ، ولكن لم يرد ان يشغل المفتش الإداري للصحراء الغربية ايضا اذ انه قد لا يتمكن من ان ينصف في اعماله. ويقترح ان يكون مفتش للبلديات ومفتشاً للصحراء الغربية.

2- اضافة مفتش اداري اخر للواء بغداد بسبب كثرة اعمال المفتشين المعينين لبغداد، والقيام بأمور التفتيش بصورة مرضية.

3- كذلك مشكلة الاجازات إذ أن الثلث أوالنصف من المفتشين الإداريين يذهبون الى الإجازة في كل سنة وكيف ستسير الامور في موسم الصيف حينما تكون العشائر دائما ميالة الى العربدة[33]،و بحسب قوله: فالمستشار لا يؤيد تحفيض عدد المفتشين لأن اغلبهم يذهب للأجازة

4- وقد يقترح سد النقص في عدد المفتشين وكما يأتي :

الوزارة :

1 المستشار / 1 معاون عمومي مستشار/ 1مفتش اداري للبلديات / 3 مفتش اداري لمنطقة البلديات / 3 مفتش اداري لمنطقة الفرات مع ابقاء احدهم في الناصرية لحسم منازعات الملكية / 1 مفتش اداري لمنطقة كركوك // 1مفتش اداري للواء السليمانية/ ويقترح حذف وظيفة المعاون الثاني للمستشار[34].

5- اما فيما يخص طلب الوزير في تقديم المستشار اسماء ستة من المفتشين لانهاء خدماتهم فقد حاول المستشار ثني الوزير واقناعه بعدم تنفيذ هذا القرار بقبوله ((ولكنني لست معتقدا تماما- ان المشروع سوف ينجح وافتكر انه من الخطأ السماح لي أي كان من المفتشين الإداريين بمغادرة القطر فضلا عن ذلك ان كافه المفتشين لا يستطيع منهم تدارك ما فاتهم في اقل من سنتين))، ويقترح اقامة دائرة للمفتش الإداري وينصب كاتب يشتغل معه. وان تكون سكنى المفتشين الإداريين الحاليين كدور استراحة للحكومة يحجز فيها غرفتان وغرفة

7- والاستحصال على 600 ميل في الصحراء والحد من القيام بجولات زائدة وبمحض السرعة النسبة المقررة للأميال 400-600 ميل تلافي المصروفات الاضافية التي يتكبدها المفتش الإداري[35]، ونجد من هذا الكلام محاولات كورنواليس مستشار وزارة الداخلية التماطل بتنفيذ اوامر الوزير وتقديم مقترحات في ابقاء المفتشين والدفاع عن مصالحهم وعدم تخفيض مصاريفهم اثناء جولاتهم التفتيشية للألوية

وجد وزير الداخلية ناجي شوكت عدم الفائدة من التكلم مع مستشاره في هذه القضية لذا قام الوزير برفع القضية الى مجلس الوزراء بالكتاب السري المؤرخ في 22 كانون الثاني 1930 [36]، وبعدها أيد رئيس الوزراء وجهة نظر الوزير وطبقا للاتفاقيات بين الحكومة العراقية والبريطانية في حل أي مشكلة يتم رفع المشكلة من مجلس الوزراء الى الملك بالموافقة عليها لكن الموافقة تكون مشروطة بموافقة المعتمد السامي ومن الطبيعي ان ألا يوافق المعتمد السامي لذا اضطرت الحكومة الى تقديم استقالتها وكان التفتيش الإداري من جملة الاسباب التأييد تمرت الحكومة للاستقالة وتسليم استقالتها الى الملك فيصل المفتشين البريطانيين اذ 1936 [37] الوزارة عند تقديم ميزانيه عام 1930 الى مجلس النواب للمناقشة ولاسيما عند مناقشة القسم الثاني من ميزانية الدولة الخاصة بقلم التفتيش الإداري حيث طلب النائب (نايف عبد النور) نائب الموصل ايضاحا من ممثل وزارة الداخلية عن اراء الوزارة في التخمينات وعدد المفتشين في هذا الباب وقد اجاب ممثل الداخلية قائلاً: ((كان عدد المفتشين الإداريين 16 فأستغنى عن اربعه منهم فالباقي 12 اما تحويل السلطات الى الموظفين الإداريين العراقيين فهذا جار فعلا)) [38]، ومن خلال النص الذي تم ذكره كانت الحكومة مستمرة بخطى ثابته نحو تكذلك نلوفتشين تقلبوم لجلنة يالإموواحالالية عاقتراحاتهن لبدفلمعلهيخص قلم التفتيش الإداري لقانون ميزانية عام 1932 حيث اقترحت ما يأتي : ((ينفي اعتماد هذا الفصل عما كان عليه في سنه 1931 نحو 3535 دينارا ولو خص ان عدد المفتشين البريطانيين بما فيهم المستشار (رئيس المفتشين) ومعاون المستشار – اصبح عشرة بعدما كان 18 في السنة 1929 و16 سنه1930 وقد وقع اعتماد لثلاثة منهم لستة اشهر فقط فيصبح عددهم ابتدائاً من تشرين الاول 1932 سبعة فقط وقد أضيف وظيفة مفتش ا د ارئيدر القيكوبلتبة الراقم(10) ديناً رفلا)) [39] مقترحاتها تقليل العدد المفتشين فقط مع اضافة وظيفة مفتش عراقي مع الموظفين البريطانيين مما هذه المؤسسة بجعلها عراقية خالصة ،ولكن بصورة تدريجية وقد اقترحت

سن قانون جديد للتفتيش الإداري خلال سنة 1932 من شأنه تقسيم مناطق تفتيشية وتوسيع سلطة المفتشين فيما يخص التفتيش 1932خفض العدد الى عشر مفتشين اداريين بريطانيين مع اضافة لذت فت يش[41].

ثالثاً : تقارير المفتشون الاداريون (1923– 1932)

تنوعت تقارير المفتشين الإداريين بين تقارير منتظمة وبشكل دوري او فصلي، وتقارير بطلب من وزير الداخلية او ايعاز من الوزارات الأخرى عن طريق وزير الداخلية وفي موضوع معين يخص تلك الوزارات وقد كان هناك تفتيش على مراكز الالوية او نواحيها او اقضيتها بحسب المهمة المكلف بها المفتش الإداري وهذا نموذج من تقرير المفتش الإداري للواء العمارة سي سي استن (Cear .C. Aston)عندما قام بزيارة قضاء الحيرة في 12 نيسان 1925 ،نرى قيام المفتش بتفتيش الجهة اليمنى لدجله واقترح تعيين محافظ الغابات في تلك المنطقة، وإن القائمقام طلب تعيين محافظ للغابات وقام بتفتيش بكرة تلك المنطقة أي(الماطور الذي سيقوم بسحب الماء الى المزارع)واقترح اخذ رسوم قدرها 80 روبية من كل وأيد ع الرضنا لالمفكوتش هفلك اجتخلفلء متفتيشلملة زموكفي قطقاء للخيطرقةملحوظات حول المدير المالي للقضاء وضرورة مراقبته بأستمرار ،وفي اثناء تفتيشه سأل عن الاجراءات المتخذة ضد عشيرة البوغزال من المعامرة بعد تعرضهم لمأمور التعداد، وقد اجابه قائم مقام القضاء بأنه اتخذت اجراءات صارمة بحقهم وانه تم ملاحقتهم والقبض عليهم ،وكذلك ابدى ملاحظة على أن البيت المتخذ كسجن في القضاء لابد من ترميمه، وكذلك اقدروتقويم آطلعرسلف ولل زاوعنع فئي للوجتلة عوليزيةتجلأمانبلي الحلكرود[42] العراقية 1929 نرى ان المفتش الإداري للواء الموصل قد خاطب مدير شرطة تكليف قائمقام سنجار لإحصاء عدد بيوت الحذانة والجاسم من عشيرة الثابت الاحصاء بين انها كانت (50) فرقة للحذانة و80 بيتا للجاسم في العراق شخصيا فاعترض المفتش الإداري كون ان الموجود من الحذانة هم 20 بيتا

مدير شرطة الموصل ارسال مفرزة سيارة بإجراء أحصاء دقيق عن عدد صديحة [43].

كذلك في التقرير الذي أرسل الى المستشار في 19 آب 1931 عندما زار المفتش الإداري للواء بغداد السجن المركزي وتضمن التقرير ان المدير قائم بعمله وبصورة جيدة وتوفر الخدمات بشكل جيده وكذلك المستوصف والصيدلية داخل السجن جيده،لكنه ذكربعض السلبيات مثل ذلك ان ارضية السجن غير مبلطة وكذلك انتاج معمل السجاد في السجن بـ طاقة عاذ ية مما ادى ا لى تكدس المواد الخام وقلة راس المال اثمانها [44].

التفتيش الاداري (1933– 1936)

اولا : موقف مجلس النواب من قانون التفتيش الإداري لسنة 1933 :

أكد مجلس النواب العراقي على ضرورة أجراء تحول وتغيرات على وظيفة التفتيش الإداري ولاسيما بعد دخول العراق عصبة الامم 1932 لذلك كان لزاماً ايجاد ادارة تديرها كفاءات وطنية خالصة بعيدة عن ا لتدخل ا لبر ي طاني من جهة ولكي تثبت استقلا لها من جهة اخرى .

لذلك اصبح واجبا تغيير نظام التفتيش الإداري لسنة 1923 لسبب ا لذي تم ذكره وأسباب أخرى سوف نتطرق إ ل يها :

أ. نتيجة تحول مهام المستشارين من استشارية الى مهام التنفيذية [45]، لذى نرى ان كثيرا ما كانوا يتجاوزون هذا الدور ويقومون بالتدخل في الامور التنفيذية لعدم تعودهم على الوظيفة الجديدة ومثال ذلك قيام المستشار بتوجيه المفتشين كافه، بأن من حقهم الاطلاع على محاضر

ب. أن واجبات فويقي وعبد المفتش في دائرتها الإدارية [46] ين البريطانيين فنراه مثلاً مفتش على للواء نفس بالوقت نفسه يعمل في لجنة خاصة بالاعمار والاشغال او عضو في لجنة آثار او لجنة حل نزاعات الملكية بحيث يصبح غير ملتزم برفع التقارير الى الوزارة وبصورة صحيحة ،ومثال ذلك ان مفتش السماوة طلب مفتشا بصورة عاجلة كونه عضو في لجنة نصب منصة مائيه واقامة نصب تذكاري،وانه لا يستطيع تغطية الاعمال بأكملها لذ فت يش الإد اري ولم يست طع ز يار ة أي ناح ية من ا لنو احي [47].

ج. وجود رغبة وطنية بان يكون هذا الجهاز برئاسة عراقية وطنية تمثلت بضغط الملك على المستشار كورنواليس من اجل ترك رئاسة التفتيش والاكتفاء بمنصب المستشار وقد استطاع الملك فيصل اقناع كورنواليس بترك منصبه كرئيس لدائرة التفتيش الاداري [48].

د. وجود موظفين اداريين عراقيين اكفاء اصبحت لهم الخبرة الكافية بالأمور الإدارية وقادرون على تسيير دوائر الدولة.

هـ. التراجع الواضح في أداء المؤسسات الإدارية تمثل في التلاعب باموال الخزينة وعدم قيام دوائر البلدية بواجباتها بصورة صحيحة وكثرة الشكاوى عليها، والمماطلة في انجاز المعاملات [49]. كل هذا وغيره ادى بالبحث عن جهاز يستطيع ضبط دوائر الدولة ومؤسساتها وبموجب القانون.عليه قامت لجنة امور الادارة والسياسة في مجلس النواب العراقي بتقديم لائحة قانون التفتيش الإداري ونظرت اللجنة في اللائحة في 25 حزيران سنة 1933 وبعد المداولة تم تقديمها الى المجلس لقبولها،وقد طالب وزير العدلية من مجلس النواب قبولها وبصورة مستعجلة ،والذي استحسن هذا القانون لما فيه من فائدة على الادارة في العراق [50].ناقش مجلس النواب المادة الاولى من لائحة قانون التفتيش الاداري اعترضوا على جملة (تعيين مفتشين عند اللزوم) وطالبوا بتغييرها كونها كلمة مطاطية ومبهمة ومن دون تحديد لعدد المفتشين الاداريين [51]،وهذا ما تطرق اليه النائب رضا الشبيبي نائب بغداد ،وكذلك النائب عن الكوت علي محمود كذلك ومصطفى عاصم نائب الحلة ، اذ عده النواب ،أن بستطاعة وزير الداخلية ان يعين ما يشاء من المفتشين مما يؤدي الى فوضى في الجهاز الاداري [52]. وأيد وزير المالية آنذاك ساسون افندي – رئيس الوزراء – طالب بعدم رفع هذه العبارة كون الوزارة سوف تقوم بتعيين المفتشين وقد ايد ابراهيم حاييم نائب بغداد رأي ووجهت نظر رئيس الوزراء ،اذا مبلغ تخصيص التفتيش لا يستوعب تحديد الاعداد خمسة او ستة كون المبلغ وتركها للمفتشين بحسب الحاجة ، لكن بعد التصويت لم يقبل رفع اقتراح محمود ولم يتم حذف عبار (تعيين المفشين على قدر اللزوم) [54] ،ودارت

مضمون المادة الرابعة في القانون التي كان محتواها ان (يعين الكفاءة والحنكة)، وقد اعترض النائب علي محمود على ذلك كونه سيفتح أجانب في الوظيفة وعدم ذكر عراقيين بعد كلمة اداريين محنكين سوف يعود الاجانب مره اخرى لهذه الوظيفة [55]، وان التفتيش وظيفة ادارية خبير اجنبي [56]، وقد ايد النائب سعد ثابت كلام السيد علي محمود وكذلك البصام عن الديوانية وقد رد رئيس الوزراء على ذلك بان هذا لم يكن له بتعين مفتشين اجانب. والمفتشين الباقيين من الاجانب مرتبطين بموجب و ان الاخلال بها سوف يكلف ا لحكومة ا لكثير.

خرج رأي اخر اتخذ حلاً وسطاً وهو اضافة جملة للمادة الرابعة ((وعلى ان يكون المعينين من المفتشين الإداريين العراقيين)) [57]. اذ اقتراحها السيد نصرت الفارسي ، وقبلت المادة ،وكذلك تم التطرق في المناقشات على صلاحيات التفتيش اذ تكلم رشيد الخوجة – نائب بغداد– ((انه اذا تم استثناء المحاكم فأنه يجب ايضا ان تقول استثناء الجيش و ا لموظفين والموظفات الذين لهم العلاقة بالمخابرات)) [58] استقلالها وهذا تأكيد على استقلاليتها. وقبل اقتراح الخوجه، واقترح النائب صالح جبر نائب المنتفك في المادة الخامسة عن فيما يتعلق بسحب يد الموظف من الدرجة الثالثة ولاسباب ضرورية ومستعجلة وربطها النائب لتكون بموافقة الوزير أي وز ير نلرلد الخدمنيلقث [59] مجلس النواب لقانون التفيش الإداري تركزت على عد ه انظمة اهمها:

- تحد يد عدد ا لمفتشين وتحد يد منا طقهم ا لتفتيشية .
- ان يكون ا لقسم الاكبر ان لم يكن كلهم من ا لمفتشين ا لعراقيين .
- كذلك ركزت على حدود وصلاحيات المفتش الإداري عند التفتيش واعطائه سلطة واسعة في التفتيش ومراقبة حسن الاداء الإداري في المناطق التفتيشية يضاف اليه سحب يد الموظف عند اللزوم انوقد وجتدم خلفة قسلتوعي التفتيش الإداري الجديد في 8 تموز 1933 ،في الرسمية [60]، وتضمن القانون ان تشكل في وزارة الداخلية هيئة تفتيش رئيس ومفتشين الإداريين قدر اللزوم , وان يعين رئيسهم والمفتشين

وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء , تكون درجة المفتشين ورئيسهم من الدرجتين العليا ورئيسهم من الدرجة الاولى, ويعين المفتشين المحنكين في الادارة على ان يكونوا من العراقيين ،ومن غير المساس الاجانب الى حين انتهاء عقودهم, وتقسم الألوية على مناطق تفتيشية الداخلية, ويكون مقر المفتشين ورئيسهم في بغداد, يكون التفتيش على يقوم به المفتشون داخل مناطقهم التفتيشية وبموجب المنهاج العام على ان يجري التفتيش مرتين في السنة وان لا تقل الفاصلة بينهما عن تزيد على ستة اشهر، والتفتيش الخاص الذي يقوم به المفتش بتكليف الداخلية او رئيس التفتيش الإداري بعد اعلام الوزير استعمال الوزارات للكتاب الخاص بالمفتشين الإداري, ويتناول المفتش العام

أ. الامن العام والاسباب الداعية لزياده الجريمة واقتراحات

ب. تأسيس الهيئات والانظمة .

ج. العشائر وما يتعلق في حسم نزاعاتها وسكنهم. طرق رفع شأن

د. كيفية قيام الموظفين بواجباتهم.

هـ. البلديات ولاسيما حساباتها وحاصلاتها .

و. مجالس الادارة واعمالها.

ز. الصحة والبيطرة.

ح. معاملات الاستملاك .

حق تفتيش جميع دوائر الحكومة عدى المحاكم والجيش والدوائر التي لها مفتش خاص, وابلاغ وزارة المالية عن تصرفات سيئة في المعاملات المالية والأموال الأميرية, وأن يخول وزير المالية المفتشين الإداريين تفتيش المعاملات المالية وضمن التعليمات يصدرها وزير المالية, للمفتشين الإداريين سحب يد أي موظف من الدرجة الثالثة فما دون اذا وجد أسباباً مستعجلة وضرورية , وحق الاطلاع على المراسلات والسجلات المتعلقة بأعمال الموظفين , يحق سؤال المفتش الإداري للحكام عن – عن كتاب أو أداء شهاده ويحق سؤال المتصرف ويجب على المتصرف الإجابة عن السؤال ، و عين أول رئيس عراقي للتفتيش الإداري وهوالسيد عبد العزيز القصاب[*] وصدرت الإرادة الملكية بتعيينه في 26 تشرين الثاني 1933.

وقد تم تحديد عدد المفتشين ومناطقهم التفتيشية من خلال بيان اصدرته وزارة الداخلية ان عدد المفتشين الاداريين الاجانب قل الى اثنين، وان العراقيين زيد عددهم الى ثلاثة مع رئيس الهيئة العراقي [62]،وقد عمل رئيس الهيئة الجديد على اصدار التعليمات الخاصة بالمفتشين بما يتناسب مع القانون وتم توزيعها على المفتشين الاداريين كافة في الكتاب المرقم أ/37 والمؤرخ في 7 كانون الاول 1933 ركزت التعليمات على الامن العام في مراكز الوحدات الادارية وفي العراق, وعدد الجرائم وانواعها والاسباب الموجبة لكثرة الجرائم, وتوزيع قوات الشرطة مع عدد منتسبيها في الوحدات والالوية, ودرجة اقتدار الموظف في تنفيذ القوانين فيما اذا كان الحاجة الى تعديل بعض القوانين, والعشائر فيجاعيتعلحقومبرؤساوئاراةوفرسعيهنالهاشجميدة(*) فالثانيالتوحد17انذاروند1935هم 29صتوثرةقنبالاول1935والإناث, والطرق المتبعة في حسم نزاعاتهم, طرق ا لمع يئدةياسلحلينةالهاضحيةيالعشائريطرة[63].على الجهاز الأمني والإداري للدولة (ولهذا وضع لائحة التفتيش الاداري المؤقت).

بحيث نصت على تقسيم العراق على خمس مناطق تفتيشية، تتألف كل منطقة من هيئات التفتيشية مكونة من اثنين مفتشين ومفتش مالي ، ويقدموا تقاريرهم على الامن العام وتنفيذ القوانين، والعشائر واسكانهم، وكيفية قيام الموظفين بأعمالهم والبلديات وميزانياتهم، والامور المالية والصحة والمعارف واعمال الري، وينظم المفتشون الاداريون التقارير، ويرفعونها بواسطة رئيسهم على ان يرفق مع التقرير اصل الاوراق التحقيقية، ويقدم رئيس هيئة تقريراً الى وزير الداخلية مباشرة، استجواب أي موظف من الذين خولوا صلاحية تفتيش اعمالهم او أي شخص له علاقة باي عمل قاموا به ، كذلك لان لا يحل المفتشون ضيوفاً في دور الموظفين وانما يحلوا في محل اعد للمسافرين، وفلايجقوتوالطنيلاغأيشهيظصيرنعللهاشهميذباللاتقريكمواصوكبحدتلكالقاريرستأتيوزيمن هايدانخليلةاقتيشاللخزولةوالاتيرشوفعليهلراهاتهاشميورينافلىه[65]الوزارات الاخرى[64].

وقد اثارت الصلاحيات الممنوحة لأعضاء هيئة التفتيش مخاوف الناس [66]. كونها اصبحت مثل جهاز رقابي لمراقبة كبار موظفي الدولة وكذلك معرفة مدى اخلاص الموظفين الصغار للوزارة، وهذا ما نراه من نص التعليمات المؤقته للتفتيش الاداري لما اعطيته صلاحيات واسعة للمفتش الاداري في سؤال من يشاء وفتح سجلات وتدقيق حسابات الالوية وسحب يد أي موظف من ثانياًدرجةتقاريرلثالمفتشينجلاداريينلشاد1933ية – 1935

مثلما قلنا سابقا ان هناك تقارير نصف سنوية وتقاريراً ترفع بتكليف من وزير الداخلية او رئيس التفتيش الاداري وقد بينت تلك التقارير مدى كفاءة المفتش العراقي مثال ذلك تفتيش لواء المنتفك من المفتش الاداري نشأت السنوي وقد كان تقريره يتكون من 21 صفحة وقد قسم التقرير على مقاطع وهو تقرير شامل للواء وقد كتب في 1934/9/1، اذ تكلم في بداية التقرير عن الامن العام وان الاوضاع مستتبة والجرائم لا تتعدى مداها الاعتيادي وان مركز الشرطة لم يجد فيه ضابط شرطة سوى حمزة افندي معاون ضابط اللواء وعهدت اليه وكالة ، وعند تفتيشه قلعة سكر وجد ملوقافموظفواًبوهصوالحسفقدالذهبدرليالمفلنتشيهالتفكيلالقيجدرهنعلكيهسوعندقريبن شركة المنلوظفين فيها لذا نرى ان الموظفين هنا يعملان بسلام لحفظ نفسيهما ، ولايوجد دفتر دعاوي ليكون فيه سجل خاص بالواردة وفيما يخص الدعاوى فان المفتش يقول ان لم تتخذ التدابير اللازمة لهذه المراجعات وكون رئيس الناحية قد عمل باجتهاده الخاص ولم يعد الى ا لجملةوكلذلكربالقطبها.المحسومة والمعاد حسمها اذ تبين له أنه عندما كان في قلعة سكر كان على المدعو شوكان ورفاقه دية بقيمة 800 شامي ولو لم يستلم المدعو الديه ذهبت لقائم المقام السابق وجدت أنه أخر الفصل ولم يقر الجريمة لذا اعيد فتح القضية مرة اخرى وقرأت بالحكم من جديد لذا كانت محسومة مسبقة وحسمت الان وكذلك مدح في تقريره ايضا حال مستوصف الحمار ومستوصف القيار ومستشفى الناصرية ، ومدح مستوى تقديم الخدمات فيها ماعدا مستشفى الناصرية الذي اعرب عن اسفه كونها قذره ولايمكن تامين ا لنظافةفقذلكها تكلم[67] على الناصرية والسوق وترسب الاملاح طوال مدة تتراوح لثمانية اشهر ا لسنة وتكون غير صالحة للشرب ولا تخلو من الاضرار الصحية،مما

يجعل اراضي الناصرية مهددة بالصبخ وان هناك مشروع لتنكيات والنواظم ولذا يطلب بسرعة اقرار هذا المشروع، وعند ذهابه الى قلم محاسبة قلعة سكر وجد الاثاث بالية ويجب تبديلها، وكذلك الات الطابعة منتهية ويجب استبدلها وذهب الى ناحية الدواية وتوجه الى مركز الشرطة المحاط بالعشائر واذا جعل مقر المركز مقراً لمديريتنا ،ولانه لاتوجد ضرورة في جعل الدواية ناحية، وجد اهمالا في تحصيل رسوم اجازات الحرف كون الواردات كانت (170) ديناراً واصبحت بعد ذلك (118) ديناراً وتحصيلات الحراسة لايوجد فيها توازن بين التحصيلات والمصروفات واذا رجعنا نجد ان في الخمس اشهر الاخيرة كانت المصروفات اكثر من التحصيلات، وقد وجد ان هناك ارتباك في دفاتر المالية لسوق الشيوخ اذ ان البقايا التحصيلات لم تكن تدون في دفتر الواردات وكذلك دفتر المكلفين ولم يتم انشاء دفتر لذلك وكذلك دفتر تنزيلات الدراري الموجودين في البو صالح كون سقفهما ايل للسقوط[68].

كذلك تقرير مفتش الموصل حول نقل مدير الاشغال العامة من اربيل الى كركوك حيث يبدي استغرابه من عملية التنقل كون هناك اشغال كثيرة كبناء مستشفى جديد في الموصل وسكة حديد.

قد رد رئيس المفتشين الاداريين على كتاب المفتش الاداري للموصل ت 488 في 10 نيسان 1933. بأنه لم تقل وزارة الاقتصاد والمواصلات ولم تقرر نقل مركز المدير المذكور من الموصل الى كركوك وانها سوف تراعي المصلحة العامة فيما لو تقرر نقله في المستقبل [70].

الخاتمة :

تناول البحث في صفحاته الموجزة تأسيس التفتيش الاداري وارتباط هذا الجهاز بالموظفين البريطانين وفرض بريطانيا هيمنتها اذ مثل احد صور الانتداب البريطاني ،وهذا ماتراه في نظام التفتيش 15\2\1923 التي جعلت التفتيش الاداري برئاسة المستشار البريطاني ،وتحويل المستشارون البريطانيون في الالوية العراقية الى مفتشين ان مقدرات العراق كانت خاضعة وبشكل تام لرقابة سلطة الانتداب

أيضـــا محـــاولات للـــوزارات العراقيـــة المتعاقبـــة تقلـــيص النفـــوذ البريطـــاني أو إخضـــاعة تحـــت أيـــد عراقيـــة ادت الـــى حـــدوث صـــراعات بـــين تلـــك الـــوزارات البريطـــاني الـــذي كـــان يمثلهـــا مستشـــار وزارة الداخليـــة البريطـــاني الاحيـــان بأســـتقالة الـــوزارة مثـــل مـــاجرى عنـــد أســـتقالة وزارة نـــاجي الســـويدي الـــى عـــام 1932 وفـــي تلـــك المـــدة دخـــل العـــراق عصـــبة الامـــم ،كدولـــة مســـتقلة الدولـــة علـــى جميـــع مؤسســـاتها الاداريـــة مـــن ضـــمنها التفتـــيش الاداري للتفتـــيش الاداري 1933 التـــي جعلـــت تعيـــين المفتشـــين الاداريـــين وتـــولي منصـــب رئـــيس التفتـــيش الاداري مـــن المـــوظفين العـــراقيين الاكفـــاء اســـتقلال الدولـــة العراقيـــة الجديـــدة وشـــهدت الفتـــرة مـــن 1933الـــى واعطـــاء المفتشـــين الاداريـــين ســـلطات واســـعة لضـــبط الاداء الـــوظيفي ا لمختل فة .

الهوامش :

(1) ناجي شوكت : سيرة وذكريات ثمانين عاماً (1894–1974)،ج1 ،ط2،بغداد ،1990 ، ص65.

(2) سامي عبد الحافظ : ياسين الهاشمي واثره في تاريخ العراق 1922 – 1936, بغداد 2013, ص 110.

(3) احمد خليف العفيف: التطور الاداري للدولة العراقية 1922 –1923, عمان 2008 ،ص345.

(4) عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية , ج 1, بغداد 1988, ص153 .

(*) كينهان كورنوالس : ولد كينهان كورنوالس في سنة 1884 بولاية نيويورك الامريكية دخل في كلية هيلبيري في جامعة اكسفورد ودرس فيها القانون و اللغة العربية وتخرج منها 1906, والتحق بمكتب الخدمة المدنية في السودان وعمل في الحكومة المصرية 1912, وانتقل للعمل في وزارة المالية واصبح عضوا دائماً في الخدمة المدنية المصرية ،بعد ذلك انظم للجيش ومنح رتبة رائد وعمل بعدها في وزارة الخارجية حتى قيام الحرب العالمية الاولى وعمل في اثناء الحرب في المكتب العربي الذي شكل في القاهرة تحت امرة المستشرق جورج هوغارث وكان عضوا في الوفد الذي توجه الى الشريف حسين للتحريض لثورة 1916 ورقي لرتبة عقيد 1919، وبعد تشكيل الحكومة العراقية عين مستشاراً في وزارة الداخلية بالاضافة الى وظيفة رئيس التفتيش الاداري من عام 1923–1935،وعين كسفير لبريطانيا1941–1945في العراق ، وتوفي سنة 1959. : عدي محسن غافل الهاشمي : كينهان كورنوالس ودوره السياسي في العراق من عام 1945، رسالة ماجستير غير منشورة ،مقدمة الى كلية التربية (ابن رشد)، 2000، ص6–37.

(5) د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/2433، مقررات مجلس الوزراء، 1922–1923. و2، ص2.

(6) الوقائع العراقية : العدد 27 ، 15 شباط 1923، نظام التفتيش الاداري ،ص14.

(7) احمد خليف العفيف، المصدر السابق ، ص345.

(8)الوقائع العراقية ، المصدر السابق ص15.

(9) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/1191، نظام التفتيش الاداري ،1922-1923 ، و2 ، ص3.

(10)المصدر نفسه , و2ص2-3.

(11) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/1191، نظام التفتيش الاداري ،1922-1923، و4 ص10

(12) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/1191، نظام التفتيش الاداري ،1922-1923 ،و5 ص23.

(13) عدنان هرير، النظام الاداري في العراق(1920-1939) ،أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الاداب – جامعة بغداد,2005،ص78.

(14) د.ك.و , الوحدة الوثائقية, وزارة الداخلية, ملف 32050/273/الرواتب الخاصة بالتفتيش الاداري, 1921/6/21- 1923/3/22، و1ص2 .

(15) سامي عبد الحافظ ، المصدر السابق ،ص203

(16) المصدر نفسه ن ص203

(17) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ،ملفات _ البلاط الملكي ،3485 / 311 ، الموظفين البريطانيين 1922-1924 ، و9ص41 .

(18) د.ك.و،الوحدة الوثاقية ،ملفات – البلاط الملكي ،3485 / 311 ، الموظفين البريطانيين 1922-1924،و24ص63-64

(19) المصدر نفسه ،و24 ص64

(20) المصدر نفسه ، و24 ص64

(21) المصدر نفسه ، و24 ص64

(22) المصدر نفسه ، و20 ص56

(23) سامي عبد الحافظ ،المصدر السابق ،ص206

(24) جريدة الوقائع العراقيه ،العدد531،التاريخ 1927/4/14،قانون استخدام الموظفين الاجانب ،ص 104

(25) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج2 ، بغداد ،1988،ص267

(*) ناجي السويدي : ولد ببغداد1883،تلقى تعليمه في مدارسها،وبعدها أكمل مدرسة الحقوق في اسطنبول وتولى وظائف مفتش مدني في مدن الاناضول ومدع عام في اليمن وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة في العراق عين وزيرا للعدلية والداخلية وتولى رئاسة الوزراء مرتين واصبح وزيراللمالية عام1924اوزيرا للمالية عام1934، وعين عضواً في مجلس الاعيان ،وعين وزيراً في وزارة رشيد عالي الكيلاني 1940،ثم وزيراً للخارجية وكالة 1941 ، وأسس حزب الشعب 1941 ،وعين وزيراً للمالية 1941 ،هرب خارج العراق بعد

أحداث مايس 1941 ،والقي القبض عليه في طهران وحبس في الاحواز ثم البصرة فبومباي وكينيا وأخيراً جنوب افريقيا توفي سنة 1942 : مؤيد الونداوي ، اعلام الشخصيات السياسية العراقية1935-1958،ص86:خالد أحمد الجوال ، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي من(1920 -1958) ، ط1،بغداد ،2013،ص184-185 .

(26) احمد خليف : المصدر السابق ، ص317.

(27) خالد عبد العزيز : مذكرات عبد العزيز القصاب ، ، بيروت 2007، ص259.

(28) المصدر نفسه ، ص259 .

(29) الوقائع العراقية : العدد 823، بتاريخ 6 كانون الثاني 1930، ص273.

(30) المصدر نفسه، ص247.

(31) ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص147.

(32) المصدرنفسه، ص148-ص149.

(33) المصدر نفسه , ص150-151.

(34) المصدر نفسه ، ص151-152.

(35) المصدر نفسه ، ص152- ص155

(36) المصدر نفسه ، ص147.

(37) المصدر نفسه ، ص171.

(38) م . م . ن : الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة 1930 الجلسة الثانية والثلاثون، 26 كانون الثاني سنة 1931 ، ص404.

(39) م. م.ن ، الدورة الانتخابية الثالثة ، تقرير لجنة الامور المالية عن ميزانية العامة لسنة 1932 المالية ، اجتماع 1931، 1932/3/1، ص1-2.

(40) المصدر نفسه ، ص2.

(41) سجل الحكومة العراقية سنة1932, مطبعة الحكومة، بغداد ،1932، ص7-8.

(42) د.ك.و : الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، الملفة 32050/7545، التفتيش الاداري في الكوت ، 1923-1925، و4، ص7-8.

(43) د. ك. و : الوحدة الوثائقية ، قسم محلي ، تسلسل الملفة 32050/90، التفتيش الاداري ، 1929، و14 ، ص27.

(44) نبيل عامر فليح، المهمات الإدارية والأمنية لوزارة الداخلية العراقية خلال سنوات الانتداب البريطاني1920 – 1932, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية – جامعة مستنصرية ، 2011،ص172

(45) احمد خليف العفيف, المصدر السابق, ص344.

(46) د. ك. و : الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية، تسلسل 32050/7083، التفتيش الاداري لواء بغداد 1927 – 1933, و6 ص6.

(47) د. ك. و : الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية، تسلسل 32050/7083، التفتيش الاداري لواء بغداد 1927 – 1933، و4، ص2.

(48) خالد عبد العزيز القصاب : المصدر السابق، ص263.

(49) م . م . ن : الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماعات غير الاعتيادية لسنة 1933، الجلسة السادسة والثلاثون، 1 تموز 1933، ص513.

(50) م. م . ن : الدورة الانتخابية الرابعة لسنة 1933، اجتماع لجنة الامور الادارية والسياسية، 25 حزيران 1933.

(51) م. م. ن ,الدورة الانتخابية الرابعة, اجتماع غير اعتيادي, سنة1933, المصدر السابق, ص513.

(52) المصدر نفسه، ص515.

(53) المصدر نفسه، ص516.

(54) المصدر نفسه، ص517.

(55) المصدر نفسه، ص517.

(56) المصدر نفسه , ص519 .

(57) م. م. ن : الدورة الانتخابية الرابعة, اجتماع غير اعتيادي, المصدر السابق,الجلسه السادسة والثلاثون، سنة 1933 ص521.

(58) المصدر نفسه، ص521.

(59) المصدر نفسه, ص523

(60) الوقائع العراقية , العدد 1274 , بتاريخ 17/ 7/ 1933, ص466.

(*) عبد العزيز لقصاب : ولد في بغداد عام 1882 ،في بغداد بأسرة معروفه بالتقوى والعلم (ال قصاب) دخل المدرسة الرشدية و ذهب الى إسطنبول واكمل دراسته في كلية الشاهنشاهيه للقانون والسياسة وبعد تخرجه عين في مناصب منها قائمقام الصويرة وفي ايام الحكومة المؤقتة قائمقام الكوت وعين متصرفا للموصل سنة 1921 ومتصرفا لكربلاء 1922 تولى اول منصب رفيع سنه 1928 وزيراً للداخلية ثم وزيرا للعدلية 1929 ورئيسا للتفتيش الإداري 1933 وانتخب نائبا عدة مرات واصبح في مجلس الوصاية حتى تقاعده في نهاية الأربعينيات : مير بصري ، اعلام الشخصيات العراقية،لندن،2004 ،ص293.

(61) خالد عبد العزيز القصاب : المصدر السابق, ص293

(62) د.ك. و, الوحدة الوثائقية, تسلسل 32050/10758, نظام التفتيش الاداري , 1932–1952, و1, ص1

(63) د.ك.و: الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، 32050/10758، نظام التفتيش الإداري، 1923–1923، و2، ص2.

(*) ياسين الهاشمي ، ولد سنة 1883 في بغداد ، دخل المدرسة الرشيدية عام 1890 إلتحقب الاعدادية العسكرية عام 1895 التحق بالكلية الحربية في اسطنبول وأصبح ضابطاً في الجيش العثماني ،وكان عضواً في جمعية العهد التي عملت من اجل استقلال العرب وعند تأسيس الحكومة المؤقتة عين بمنصب متصرف

لواء المنتفك 1922، اصبح عضوا في المجلس الرئاسي سنة 1924 ،اصبح رئيس وزراء مرتين من 1924و1935 و وزيرا للمالية والدفاع وتوفي سنة 1937. مير بصري ، اعلام الشخصيات العراقية،لندن،2004 ،ص111

(64) جريد ة الوقائع العراقية ، العدد 1436،التاريخ 18/ 7/1935،تعليمات الموقتة عن التفتيش ، ص366-368

(65) سامي عبد الحافظ ، المصدر السابق، ص479.

(66) المصدر نفسه ، ص479.

(67) د.ك.و: وزارة الداخلية ، تسلسل 32050/9313، تقرير تفتيش لواء المثنى ، 1924-1930.

(68) د.ك.و: الوحدة الوثاقية ،الداخلية ، تسلسل 32050/9313، تقرير تفتيش لواء المثنى ، 1934-1935، و21 ، ص21.

(69) د.ك.و: الوحدة الوثاقية ،الداخلية ، تسلسل 32050/8489، تعيين الاداري لواء الموصل، 1931-1934، و3 ، ص4 .

(70) د.ك.و: الوحدة الوثاقية ،الداخلية ، تسلسل 32050/8489، تعيين الاداري لواء الموصل، 1931-1934، و5 ، ص7 .